



مركز رواق بغداد للسياسات العامة  
Rewaq Baghdad center for public  
Policy



## العراق.. ودولة ما بعد الحداثة



حكمت البخاتي

لقد ظل الحديث السياسي والتحليلي عن الدولة العراقية بعد العام 2003 نابغاً من أفكار وايدلوجيا دولة الحداثة بمعناها المبسط اي "تقبل الاختلاف في اغلب مستويات الحياة والعيش" المقتبس من فكر عصر التنوير الأوروبي، ولو على المستوى النظري والتحليلي من دون الجانب العملي والتطبيقي. وعلى الرغم من توفر امكانات هذه الدولة وشروط تحقيقها، الا انها شهدت فشلاً ذريعاً في تحقيق ذاتها وانجاز مشروعها، وتحال أسباب الفشل الى طبيعة وسياسات الطبقة السياسية الحاكمة في العراق التي صعدت بواسطة الانتخابات الى السلطة، وتمكنت من مصادر القوة والثروة. ولكن الدولة العراقية المعاصرة لا تنفرد بهذا الفشل السياسي والاجتماعي بل تشارك غيرها من دول الإقليم هذا المآل، وهي دول ذات المنحى المشترك في نظمها السياسية والاقتصادية، وما تفرضه التشكلات الهشة لدولة فيها رغم امثال هذه الدول لعدد من التطبيقات الأمنية والاقتصادية التي تجعلها تنجو وقتياً من مآلات الانقراض بعد الانهيار كما حدث للدول الحديثة في اليمن وليبيا وجزئياً العراق وسوريا.

وهو ما يطرح سؤالاً أو اشكالاً مفزَعاً بشأن امكانية تجاوز الدولة العراقية بعد العام 2003 حقل الدولة الفاشلة؟، العبور نحو دولة ما بعد الحداثة وهو تطور أو انتقال يستند الى فكرة النموذج الأخير للدولة في هذا العصر أو النموذج المحوري في العالم المعاصر الذي يشكل حقيقة تاريخية تفرض منطقتها في بناء الدولة وتأسيسها، وهو ما يقوّض حرجة الموقف بالنسبة للدولة في العراق والتي مازالت تفكر بطوباوية على الرغم من ان الحقيقة الكلية أكبر من الاشكالات الجزئية.

ان دولة الحداثة تتشكل وفق مبادئ الحداثة بإرادة الأمة، بمعنى أنها تتشكل من الداخل أو على وفق عبارتها في الدولة بأنها تجسيد إرادة الأمة، وقد تشكلت دولة الحداثة - النموذج بفعل تطور داخلي معرفي - اقتصادي - سياسي - قانوني، ومن ثم تكفل هذا النموذج صياغة بقية دول الحداثة في آسيا وأفريقيا من خلال الهيمنة الاستعمارية التي أفرزتها الحداثة. لكن هذا النموذج المعتمد بتجسيد ارادة الأمة توقف تاريخياً، وبدأ بالتراجع على أثر انبعاث فكرة الإثنيات والهويات الفرعية ومقولة التعددية الثقافية الناقضة للأمة والمشككة بالهوية الوطنية الواحدة، فتراجعت أولوية هذا النموذج في دولة ما بعد

الحدثة لكن مكوثه في العراق هو ما خلق أزمة بنيوية عصية على الحل الدستوري والسياسي في الدولة العراقية ما بعد 2003.

وهناك حقيقتان تاريخيتان لا يمكن غض النظر البحثي عنهما بشأن واقعة الدولة كواقعة تاريخية مركزية وهما:

أولاً: أن نظام الدولة وصيغتها الادارية والقانونية هو نظام حاضر في أغلب المراحل التاريخية والعرفية وهناك النموذج القار للدولة في كل عصر من عصور الدولة في التاريخ السياسي العام، فقد بدأت الدولة - المدينة قبل الميلاد، ثم تطورت الى نظام الدولة الامبراطورية، ثم اكتسبت الدولة صيغتها الوثنية قبل الميلاد، ثم الدينية بعد الميلاد، ثم المذهبية في العصر الوسيط، ثم القومية - البرجوازية - الحديثة في العصر الحديث، وأخيراً ظهر لدينا نظام وصيغة الدولة ما بعد الحدثة.

ثانياً: في التجربة التاريخية والسياسية لفكرة ومفهوم الدولة لا يمكن لأي دولة أن تتأ بنفسها عن النموذج القار للدولة وهذه المعادلة التاريخية الحادة تحكم بانهايار كل دولة تسعى الى التمرد على هذا النموذج القار.

ان الدول الحديثة انتبعت مبكراً الى أزمة الحدثة، وتحديداً الى أزمة الدولة وادارتها، فأخذت تسعى نحو سياسات وأساليب الدولة الحديثة لتتزع أو تتطور نحو دولة ما بعد الحدثة، ومع هذا واجهت أزمة تقبل هذه الاساليب والخطط من المجتمع ومكوناته.

والدولة التقليدية تشكل مفهوماً يائساً ونموذجاً فاشلاً في تحولات التاريخ التي يشهدها العالم المعاصر في بنيته الاجتماعية والسياسية، فلم تعد الاشياء ثابتة أو قارة في هذا العالم المتحول بشكل متواتر، ومؤذ بشكل صارخ، مما يدع الدولة التقليدية معرضة الى السحق والالغاء وهو ما حدث للدولة العراقية قبل العام 2003 م ولازال يهدد هذا الخطر.

لقد ظهر مفهوم الدولة الفاشلة في مناخات هذه التغيرات والتحولات التي أهدقت بالدولة - التقليدية ولم تستطع أن تتجاوزها في بعض أنحاء آسيا وأفريقيا، وكانت حصة الدول الاقليمية في المنطقة هي الاسوأ، ويعني مفهوم الدولة الفاشلة هو فقدان الدولة حقها السيادي في احتكار القوة بشكل شرعي على وفق مجلة السياسة

الخارجية ومؤسسة صندوق السلام، ولم يتوقف مآل الدولة العراقية عند هذا الحد بل امتثلت مفهوم الدولة الرخوة التي لا سلطة للقانون فيها استنادا الى تعريف الخبير الاقتصادي السويسري جونار ميردال مما يعني أنها دولة الفساد وهو المآل الذي انتهت اليه الدولة الحديثة في العراق.

ان نموذج الحداثة أوشك على الغروب في النصف الثاني من القرن العشرين وكان الفصل الأخير لها في ثلاثينات القرن العشرين مع صعود النازية والفاشية في أوروبا والتي قادت العالم الى الحرب الكونية الثانية، فانهارت بعض التأسيسات المهمة للحداثة في العالم الحديث، وفي مقدمتها مفهوم الدولة الحديثة، ولعل سقوط الدولة الملكية العراقية في العام 1958 يحمل في طياته اشارة الى هذا المصير الذي منيت به الدولة الحديثة، لبدأ الفصل الأول من عالم ما بعد الحداثة بعد انتهاء هذه الحرب الكونية الثانية والفاصلة في تاريخ البشر، ليشمل مفهوم ما بعد الحداثة كل منحنيات ومخططات الفكر البشري من الاجتماع الى الاقتصاد الى السياسية وصولا الى الخصوصيات الفردية وقد انخرط مفهوم الدولة في هذه التحولات وصارت تشمل تطبيقات ما بعد الحداثة وأول هذه التطبيقات هو أن الدولة كفت عن أن تكون صانعة لذاتها وأنها محكومة بقوى واستراتيجيات دولية وإقليمية، وأن مفهوم الدولة لما بعد حدائوي يتجه نحو صياغة ذاته بخيار بديل امام الدول التي تعرضت الى مأزق الفشل والانهيال وهو ما يبرر طرحه أمام مأزق الدولة العراقية بعد العام 2003.

### دولة الحداثة خيار ممكن:

طرح روبرت كوبر في العام 2002 م في دراسة صدرت عن مركز السياسة الخارجية البريطاني مجموعة من التصورات المختزلة بشكل ومضمون أوربي حول "دولة ما بعد الحداثة" وقد جاءت دراسته بهذا العنوان وهي تهدف الى إعادة ترتيب العالم " كما جاء عنوان مجموعة المقالات التي أصدرها هذا المركز وتضمنت هذه الدراسة، وفي أول تلك التصورات حديث عن انهيار منظومتان سياسيتان هما ميزان القوى والنزعة

الاستعمارية في أوروبا في العام 1989 م بعد انتهاء الحرب الباردة وهو يعود بتاريخ تلك المنظومتين الى ذكريات تأسيس الدولة الحديثة بعد حرب الثلاثين عام وكان التوازن والهيمنة هما سمتا هذا النظام الدولي ما قبل العام 1989 م لكن الخلل الذاتي كان يتضمن منظومة التوازن في ذلك النظام الدولي فهو مهدد دائما بالحرب وكان التطور التكنولوجي الذي يمكن أن تحظى به دولة من دول الهيمنة والتوازن كفيل بالإطاحة بهذا التوازن وهو ما حدث مع ألمانيا في الحرب العالمية الثانية فاستبدل العالم مفهوم توازن القوى بمفهوم توازن الرعب وفي ظل دخول دول توازن القوى وتوازن الرعب في عالم من الذكري وفق كوبر ظهر نوعان من الدول.

أولهما: دول تنتمي الى عالم ما قبل الحداثة، وفيها تختفي الدولة، وتظهر حالة حرب هوبزية حرب الكل على الكل والمثال هنا العراق وليبيا وسوريا، علما أن هناك تشكيك في صحة مقولة الدولة قبل الحداثة.

ثانيهما: دول ما بعد الحداثة التي طورت نظرتها الى الأمن بعيدا عن الغزو، وهنا يظهر بوضوح اختزال أوربي متعمد من قبل كوبر فأوروبا إستثناء العالم وهي مقولة مركزية الذات الأوربية التي أدينت في أفكار ما بعد الحداثة وهو يقول (منظومة ما بعد الحداثة التي نعيش فيها نحن الأوربيين لا تعتمد على توازن القوى ولا تؤكد على السيادة أو على الفصل بين الشئون الداخلية والشئون الخارجية. لقد أصبح الاتحاد الأوروبي منظومةً متطورةً جداً للتدخل المتبادل في الشئون الداخلية للدول وصولاً إلى مستوى المشروبات والمأكولات).

أما دولة الحداثة أو الدولة التقليدية كما يصفها فإنه يقرر وجودها بطبيعة الحال وهي تنتهج سلوك الدولة وتتبع مبادئ ميكافيلية وهو يستشهد بالصين والهند وباكستان بمثلها وكان من الممكن وضع الدولة في العراق في هذا الحقل الطبيعي للدولة الحديثة - التقليدية قبل انهيارها المتكررة في العام 1958م وما أعقبه من انقلابات حتى العام 2003 م، وبالقدر الذي تكون فيه السيادة هي أهم شرائط دولة الحداثة فإنها في دولة ما بعد الحداثة لا تتعرض الى الالغاء ولكن تتعرض الى تحويل يشكل اسهاما في تحويل الدولة من أطرها التقليدية الى أطر أوسع يتأسس المحور

فيها أو المركز منها في نطاق من أيديولوجيا المصالح التي ستحل بديلا عن أيديولوجيا القومية والعقائد السياسية في الدولة الحديثة وهنا يطرح كوبر مثال الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو بخصوص أوروبا التي يعتبر ما بعد الحداثة ظاهرة خاصة بها لكننا نضيف اليه عددا من التحالفات الإقليمية التي شهدتها دول آسيا وأفريقيا في النصف الثاني من القرن العشرين وهو المناخ التاريخي العام لظاهرة ما بعد الحداثة وهو ما يمهد لها أن تكون خيارا ممكنا في العالم وليس في أوروبا حصرا كما يذهب كوبر لكن دول آسيا وأفريقيا لم تفعل تلك التحالفات الى المستوى الذي بلغته أوروبا مما جعلها نموذجا مقبولا في دولة ما بعد الحداثة وليس قصرا على أوروبا، ومن هنا سنلجأ الى التجربة الأوروبية في معرفة خصائص دولة ما بعد الحداثة التي يحددها كوبر لكننا نركز على ما يعنينا من هذه الخصائص وأهمها:

أولاً: انهيار التمييز بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية: وفي حالة العراق فان الدول الإقليمية التي تشاركه الحدود والتحديات ونتيجة تشابك شؤون المنطقة بكل مستوياتها الدينية والمذهبية والعشائرية وهو تشابك ينتقل الى المستويات الاقتصادية والسياسية فانها أمام خيارين أما الحرب مع العراق التي جربتها ولم تظفر بنتائجها أو السلم معه الذي يكون مهددا دائما في ظل غياب منظومات استراتيجية فاعلة ومعبرة في مشاركة التحديات وتوفر هذه المنظومات الاستراتيجية نوع من التحالفات أو الاتحادات الاستراتيجية التي يشترط فيها أولوية أيديولوجيات المصالح الضامنة لها في الانجاز طبيعة وحجم الثروات التي تزر بها المنطقة وهو ما يسمح لنموذج دولة ما بعد الحداثة أن يتحقق في دول المنطقة بما فيها العراق حين تكون السياسات المرسومة وطنيا وإقليمياً تراعي شؤون دول الإقليم - الشؤون الخارجية - وشؤون الدولة المعنية - الشؤون الداخلية - وهنا نضع تجربة مجلس التعاون الخليجي نموذجا لم يتمكن من تجاوز فكرة دولة الحداثة ومبدأ السيادة الحاد فيها وهو مبدأ يشترط التمييز الحاد بين الشؤون الداخلية والشؤون الخارجية وهو ما تسبب بفشل هذه التجربة الإقليمية الرائدة.

ثانياً: نبذ استعمال القوة في فض النزاعات وتقنين قواعد السلوك المطبقة ذاتيا: وهو ما يميز دولة ما بعد الحداثة - النموذج المفترض بما تكفله المنظومات الاستراتيجية التي تتشكل فيها تحالفات الدول الإقليمية من قواعد ذاتية للسلوك السياسي

والقانوني تجاه التحديات الطارئة وهو ما يضمن للعراق مجالاً من الأمن الاقليمي الذي يستثمره بشكل أكيد في مجال الأمن الداخلي بعد ان تؤكد ارتهان الأمن في العراق بمجاله الإقليمي، وهو ما يستجيب أيضا الى النتائج المتحصلة من واقعة الحروب الداخلية التي شهدتها المنطقة وامكانية انتقالها الى الدول المجاورة اقليميا بل قد تتخطاها الى دول أبعد تشارك دول المنطقة أديانها أو مذهبها. وما يهم في تلك النقطة هو اشارة كروبر الى أن الحرب هي أداة من أدوات السياسة في دولة الحدائة لكنها في دولة ما بعد الحدائة تشكل علامة على الفشل السياسي وهو ما يقتضي ترسيخه كمبدأ سياسي في منظومات التحالف الاقليمي الذي تهدف اليه دولة ما بعد الحداث في العراق.

وهناك ثلاث خصائص يذكرها كوبر في دولة ما بعد الحدائة أعرضنا عنها لأنها طموحات تفوق الواقع الذي يعيشه العراق ودول المنطقة لكنها مرشحة للأخذ بها مستقبلا فالتدخل المتبادل في الشؤون الداخلية والمراقبة المتبادلة والتناقص المتزايد لأهمية الحدود وتأسيس الأمن على الشفافية والانفتاح المتبادل كلها أهداف يمكن انجازها وتحقيقها بعد موائمة ومماثلة المصالح بما يتخطى مفهوم السيادة تحويرا أو بالأحرى تطويرا وليس ازاحة أو الغاء له وهو موائمة ضمنية بين الشؤون الداخلية والخارجية على المستوى الاقليمي وهو ما يضمن تجاوز مفهوم الدولة الحديثة للحرب وأداتها السياسية.

ان ما نخلص اليه ان مفتاح الحل في أزمة الدولة العراقية هو في الاقليم وفي انتماء سياسي مدروس الى دول الجوار التي نرى أهمية وألوية الجوار الاقليمي العربي فيها مما يفترض وضع رؤية سياسية - استراتيجية عراقية موحدة تندمج وتتكافأ في الرؤية الاقليمية العامة فالدولة في عالم ما بعد الحدائة لم تكن تنشأ باستقلالية تامة أو حادة أو على وفق صياغة تجسيد ارادة الأمة وهي فكرة الحدائة بل على وفق صياغة مصالح الأمة وبالتشارك مع مصالح المنطقة وضرورة مبادرة دول المنطقة بهذا الاتجاه وبشكل تضامني بين هذه الدول التي تشارك العراق حدوده وتحدياته.